وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معهد العلميـــــن للدراسات العليا

قسم القانون العام/ الدكتوراه

المسؤوليّة المترتّبة عن الفساد ذي الطّابع الدّولي - دراسة في القانون الدولي العام

أُطروحة تقدّم بها الطالب

سعد عبد الحّر كاظم الزُّبيدي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا/ قسم القانون العام كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في فلسفة القانون العام

إشراف

أ.د حيدر كاظم عبد علي القُريشي

أستاذ القانون الدّولي العام

٢٠٢٣م ١٤٤٤هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿أَمْ نَجْعَلُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة ص الآية (٢٨)

الإهداء

إلى الراسخ فكرةً في ضميري ومخيلتي، الراحل في ملكوت السماء، أهديك روحي قبل جهدي يا من أهديتني الحياة (والدي رحمك الله) .

إلى من دفعتني بدعواتها ودعمها في كل خطوة من خطوات الحياة، إلى من حملتني وهنا على وهن، إلى من غمرتني بحبها وأنارت دربي بصلواتها، إلى رمز العطاء والدتي.

إلى كل من يسره نجاحي.. أُخوتي.. عائلتي.. أصدقائي.. إلى كل هؤلاء أُهدي ثمرة جهدي هذا.

الى كل أَساتذتي.. فقهاء القانون .. عرفاناً وإمتناناً.

الباحث

الشكر والإمتنان

الحمد لله على ما أنعم، وله الشكر على ما ألهم، والصلاة والسلام على خاتم النبيين رسول رب العالمين، رسولنا الأكرم، حبيب رب العالمين (صلى الله عليه وسلم)، وعلى آله الاتقياء الطيبين الطاهرين عليهم السلام أجمعين، وإلى من والاه إلى يوم الدين.

أتقدّم بالشكر وعظيم الامتنان إلى من أعانني على اتمام هذا العمل المتواضع واخراجه كثمرة عطاء علمي، الأستاذ الدكتور **(حيدر كاظم القريشي)** على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة، والذي لم يبخل بجهد أو نصيحة لإتمامها، فله مني كل معاني الشكر والاحترام والتقدير.

كما أتقدم بالشكر الجزيل والوفير أيضاً إلى الهيئة التدريسية في معهد العلمين للدراسات العليا متمثلة في أ.د صعب ناجي عبود (رئيس قسم القانون العام)، وأ.د خالد خضير دحام، وأ.د عباس عبود عباس، وأ.د علي سعد عمران، وأ.د صدام الفتلاوي، وأ.د سناء محمد سدخان، أ. مساعد دكتور خالد خضير مطر. كما أتقدم بالشكر لكل من أعانني وسهل حصولي على المادة العلمية.

وأتوجه بجزيل المحبة والعرفان إلى كل من كان له أثر طيب ومساندة لي، من أصدقاء وزملاء، فيما قدموه لي من نصيحة أو مساعدة خلال مدة الدراسة.

إلى كل هؤلاء أسمى معاني الشكر والامتنان

المستخلص

يشهد الواقع الدولي الراهن في العقود الأخيرة تنامياً متزايداً لظاهرة الفساد بأبعادها المحلية والدولية، وترتب على هذا التنامي عواقب وتداعيات وخيمة، منها اعاقته لخطط التنمية، وعرقلته لجهود الاستثمار، واساءته للإصلاحات المعززة للديمقراطية، التي ضاعفت من معاناة المجتمعات والدول المختلفة، وهي ما أدت وستؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار، لذا جسدت هذه الظاهرة خطورة بالغة، وما زاد من هذه الخطورة ارتباط الفساد بكافة أشكال وأنماط الجريمة المنظمة، كغسيل الأموال، والاتجار بالمخدرات، والارهاب. وترتب على ذلك، أن تحول الفساد من مجرد هاجس وطني واقليمي إلى قضية عالمية أدرك العالم خطورتها وازداد قلقه حيالها، واستقر في يقينه الحاجة الماسة إلى استراتيجيات فعالة للتصدي لها من خلال تعاون اقليمي ودولي، لا يقتصر على الحكومات بل يمتد إلى المنظمات الدولية المختلفة، وإلى المجتمع المدني بمنظماته غير الحكومية.

لِذا تسعى هذه الدراسة إلى بيان النظام القانوني للمسؤولية الناشئة عن أفعال وجرائم الفساد ذي الطابع الدولي، والتي تثار عند ارتكابها من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين بما فيها الدول، كسلاح قانوني يحظى بأهمية قصوى إذا ما قورن بباقي الأسلحة والأدوات في مواجهة هذه الظاهرة، وتحليل هذا النظام وتقييمه لبناء تصور مقبول لمدى فاعليته في مكافحة هذا النوع من الفساد والحد من تداعياته، وبطبيعة الحال فإنّ هذا النظام لا يتكامل ولا يؤدي دوره من دون تحديد الجهة القضائية الدولية المختصة بنظر دعوى المسؤولية الناجمة عن الفساد ذي الطابع الدولي، وهو ما حاولت الدراسة بيانه وتقديم رؤية مقبولة تسهم في الحد من آثار هذه الظاهرة ومكافحتها.

قائمة المحتويات

الموضـــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	**١ – ٤**
الفصل الأول: مفهوم الفساد ذي الطابع الدولي والاساس القانوني لتجريمه	**٥ – ٦٤**
المبحث الأول: مفهوم الفساد ذي الطابع الدولي	**٦ – ٣٧**
المطلب الأول: تعريف الفساد لغةً وشرعاً	**٦ – ١٣**
الفرع الأول: تعريف الفساد لغةً	**٧ – ١٠**
الفرع الثاني: تعريف الفساد شرعاً	**١١ – ١٣**
المطلب الثاني: التعريف الفقهي والقانوني للفساد	**١٤ – ٥٤**
الفرع الاول: التعريف الفقهي للفساد	**١٤ – ٢٠**
الفرع الثاني: تعريف الفساد من قبل الهيئات الدولية وفي الاتفاقيات الدولية	**٢٠ – ٣٧**
المبحث الثاني: الأساس القانوني لتجريم الفساد ذي الطابع الدولي	**٣٨ – ٦٤**
المطلب الأول: الأساس القانوني الدولي العالمي	**٣٩ – ٥٤**
الفرع أأول: اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ضد رشوة الموظفين العموميين الاجانب في المعاملات التجارية الدولية	**٤٠ – ٤٥**
الفرع الثاني: اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	**٤٥– ٤٩**
الفرع الثالث: اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	**٥٠ – ٥٤**
المطلب الثاني: الأساس القانوني الدولي الاقليمي	**٥٥ – ٦٤**
الفرع الأول: اتفاقية منظمة الدول الامريكية لمكافحة الفساد	**٥٥ – ٥٨**
الفرع الثاني: اتفاقيات مكافحة الفساد في القارة الاوربية	**٥٨ – ٦٤**
الفصل الثاني: احكام تجريم الفساد في اتفاقية ميريدا	**٦٥ – ١١٥**
المبحث الأول: التعريف باتفاقية ميريدا	**٦٦ – ٨٠**
المطلب الأول: مراحل اعداد الاتفاقية	**٦٧ – ٧١**
الفرع الأول: تشكيل الاطار المرجعي للتفاوض لوضع صك دولي لمكافحة الفساد	**٦٧ – ٦٩**
الفرع الثاني: تشكيل اطار للتفاوض بشأن صك دولي لمكافحة الفساد	**٦٩ – ٧٤**
المطلب الثاني: اهمية الاتفاقية ومبادئها	**٧٢ – ٨٠**
الفرع الأول: أهمية الاتفاقية	**٧٢ – ٧٣**

الفرع الثاني: مبادئ الاتفاقية	٧٤ – ٧٤
المطلب الثالث: أهداف الاتفاقية ونطاق تطبيقها	٧٥– ٨٠
الفرع الأول: أهداف الاتفاقية	٧٥ – ٧٦
الفرع الثاني: نطاق تطبيق الاتفاقية	٧٧ – ٨٠
المبحث الثاني: جرائم الفساد وفقا للاتفاقية	٨١ – ١١٥
المطلب الأول: جرائم الفساد المتعلقة بالقطاع العام	٨٢ – ٩٨
الفرع الأول: جريمة الرشوة في القطاع العام	٨٢ – ٨٨
الفرع الثاني: جريمة اختلاس الاموال العامة	٨٩ – ٩٠
الفرع الثالث: جريمة الاتجار بالنفوذ	٩١ – ٩٣
الفرع الرابع: جريمة اساءة استغلال الوظيفة	٩٤ – ٩٥
الفرع الخامس: جريمة الاثراء غير المشروع	٩٦ – ٩٨
المطلب الثاني: جرائم الفساد المتعلقة بالقطاع الخاص	٩٩ – ١١١
الفرع الأول: جريمة الرشوة في القطاع الخاص	٩٩ – ١٠٢
الفرع الثاني: جريمة اختلاس الممتلكات في القطاع الخاص	١٠٢ – ١٠٣
الفرع الثالث: جريمة غسيل الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد	١٠٣ – ١٠٧
الفرع الرابع: جريمة اخفاء الاموال المتحصلة عن جرائم الفساد	١٠٧ – ١٠٩
الفرع الخامس جريمة عرقلة سير العدالة	١٠٩ – ١١١
المطلب الثالث: تجريم المشاركة والشروع	١١٢ – ١١٥
الفرع الأول: تجريم فعل المشاركة	١١٢ – ١١٤
الفرع الثاني: تجريم فعل الشروع	١١٤ – ١١٥
الفصل الثالث: التنظيم القانوني لجرائم الفساد ذي الطابع الدولي والمسؤولية المترتبة عنها	١١٦ – ١٩٨
المبحث الأول: البناء القانوني لجرائم الفساد ذي الطابع الدولي	١١٧ – ١٥٦
المطلب الأول: مفهوم الجريمة الدولية	١١٨ – ١٢٠
الفرع الأول: مفهوم الجريمة الدولية	١١٨ – ١١٩
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للجريمة الدولية	١١٩ – ١٢٠
المطلب الثاني: الركن المادي وتطبيقاته في جرائم الفساد ذي الطابع الدولي المشمولة باتفاقية ميريدا	١٢١ – ١٣٥
الفرع الأول: مفهوم الركن المعنوي	١٢١ – ١٢٥

الفرع الثاني: تطبيقات الركن المادي لجرائم الفساد في اتفاقية ميريدا	١٢٦ – ١٣٥
المطلب الثالث: الركن المعنوي وتطبيقاته في جرائم الفساد ذي الطابع الدولي المشمولة باتفاقية ميريدا	١٣٦ – ١٤٨
الفرع الأول: مفهوم الركن المعنوي	١٣٦ – ١٣٩
الفرع الثاني: تطبيقات الركن المعنوي لجرائم الفساد في اتفاقية ميريدا	١٤٠ – ١٤٨
المطلب الرابع: الأركان الاخرى	١٤٩ – ١٥٦
الفرع الأول: الركن الدولي	١٤٩ – ١٥٤
الفرع الثاني: الركن الدولي	١٥٤ – ١٥٦
المبحث الثاني: المسؤولية المترتبة عن الفساد ذي الطابع الدولي	١٥٧ – ١٨٠
المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الدولية	١٥٨ – ١٦٩
الفرع الأول: التعريف بالمسؤولية الدولية	١٥٨ – ١٦٣
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للمسؤولية الدولية وأساسها	١٦٣ – ١٦٧
الفرع الثالث: انواع المسؤولية الدولية	١٦٧ – ١٦٩
المطلب الثاني: المسؤولية الدولية للدولة عن الفساد ذي الطابع الدولي	١٧٠ – ١٨٠
الفرع الأول: المسؤولية الدولية عن الاخلال بالتزام دولي في اطار الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد	١٧٠ – ١٧٢
الفرع الثاني: المسؤولية الدولية عن الفساد ذي الطابع الدولي خارج اطار الاتفاقيات الدولية	١٧٢ – ١٧٣
المطلب الثالث: : المسؤولية الدولية الجنائية عن الفساد ذي الطابع الدولي	١٧٣ – ١٨٠
الفرع الأول: المسؤولية الجنائية الدولية للشخص الطبيعي	١٧٣ – ١٧٥
الفرع الثاني: المسؤولية الجنائية الدولية للاشخاص المعنوية	١٧٥ – ١٨٠
المبحث الثالث: الهيئة القضائية الدولية المختصة بنظر دعوى المسؤولية المترتبة عن الفساد ذي الطابع الدولي	١٨١ – ١٩٨
المطلب الأول: عدم اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بنظر دعوى المسؤولية المترتبة عن الفساد ذي الطابع الدولي	١٨٢ – ١٩١
الفرع الاول: عدم شمول جرائم الفساد ذي الطابع الدولي بنطاق اختصاص المحكمة الجنائية الدولية	١٨٦ – ١٨٨
الفرع الثاني: تقرير اختصاص المحكمة الجنائية الدولية بالنظر في دعوى المسؤولية الجنائية الدولية المترتبة عن جرائم الفساد ذي الطابع الدولي	١٨٩ – ١٩١
المطلب الثاني: حتمية استحداث هيئة قضائية دولية مختصة بنظر دعوى المسؤولية المترتبة	١٩٢ – ١٩٨

عن الفساد ذي الطابع الدولي	
الفرع الأول: أهمية استحداث هيئة قضائية دولية مختصة بنظر دعوى المسؤولية المترتبة عن الفساد ذي الطابع الدولي	**١٩٢ – ١٩٤**
الفرع الثاني: متطلبات استحداث هيئة قضائية دولية مختصة بنظر دعوى المسؤولية المترتبة عن الفساد ذي الطابع الدولي	**١٩٤ – ١٩٨**
الخاتمة (الاستنتاجات والمقترحات)	**١٩٩ – ٢٠١**
قائمة المصادر	**٢٠٢ – ٢١٨**
المستخلص	